بنية الجملة الاسمية ووظائفها الدلالية في الخطاب وأثرها في المعنى

م.م. مريم علي محمد مختار
كلية الآداب – جامعة الكوفة

The construction of the nominal sentence and its semantic functions in discourse, and its effect on the meaning

Assistant Lecturer : Maryam ali Mohammed Mokhtar
Faculty of Arts - University of Kufa
Email: maryama.razavi@uokufa.edu.iq

الملخص:

إن الجملة الاسمية واقعة لغوية حية؛ يمثّل فيها الابتداء "نية المتكلم" و يمثّل فيها البناء "غايته القصوي" و تتجاوز هذه الدراسة النحو التعليمي الذي يقف عند إعراب المبتدأ و الخبر، لتري في الجملة الاسمية "استراتيجية تواصلية" لأن المتكلم لا يصف الواقع فحسب بل يصبغ هذا الواقع بصبغة "الثبات" و القصد هو "الروح" الذي يمنح الإسناد النحوي شرعيته التواصلية و تسعي هذه الدراسة أن تدرس بناء الجملة الاسمية من حيث مكوناتها و وظائفها و طريقة اشتغالها في إنتاج المعني و توصف كيف تستخدم الجملة الاسمية لتحقيق غرض معين في المواقف الكلامية.

الكلمات المفتاحية: الجملة الاسمية، البنية، القصدية، التداولية، الإسناد النحوي

Abstract:

The nominal sentence is a living linguistic phenomenon. Within its structure, "Inchoation" (Al-Ibtida') represents the "speaker's intention," while the "Construction" (Al-Bina') embodies their "ultimate goal."

This study transcends traditional pedagogical grammar—which often stops at the formal parsing of the subject (Mubtada') and the predicate (Khabar)—to perceive the nominal sentence as a "communicative strategy." This is because the speaker does not merely describe reality but rather imbues it with the quality of "permanence" (Thubat). Intention, here, is the "spirit" that grants grammatical predication (Isnad) its communicative legitimacy. Accordingly, the study seeks to analyze the structure of the nominal sentence in terms of its components, functions, and mechanisms of meaning production. It further describes how the nominal sentence is strategically employed to achieve specific objectives within diverse speech situations.

Keywords: Nominal Sentence، Structure / Syntax، Intentionality، Pragmatics، Grammatical Predication (Isnad)

المقدمة:

يُمثّل العدول إلى الجملة الاسمية خياراً استراتيجياً للمتكلم، يهدف من خلاله إلى إرساء سلطة الحقائق الثابتة وتجاوز القيد الزمني المرتبط بالأفعال، ومن هذا المنطلق تسعى هذه الدراسة إلى استقصاء بنية الجملة الاسمية عبر تحليل مكوناتها، ووظائفها، وآليات اشتغالها في توليد المعنى، مع رصد كيفية توظيفها لتحقيق أغراض تداولية محددة ضمن السياقات التواصلية المختلفة .

وتنبني الدراسة على فرضية مفادها أن سلامة "التركيب" تعتمد بالدرجة الأولى على جودة العناصر اللغوية المكونة له، حيث يتجاوز مفهوم "التركيب" في هذا السياق معناه النحوي الضيق، ليتسع إلى رؤية لسانية شاملة تقتضي تآلف العناصر وانسجامها. فالمعنى لا يتحقق إلا من خلال التراكم النوعي والتناسب الدلالي والنحوي بين الأجزاء، مما يؤدي في النهاية إلى تشكيل بنية لغوية متماسكة قادرة على إنتاج دلالات مستحدثة تتسم بالدقة والصحة .

و بما أن هذا البحث يجمع بين القصدية و التداولية، تسعي هذه الدراسة إلى استنطاق الجملة الاسمية بوصفها " استراتيجية تواصلية" تفسّر نية المتكلم (الابتداء) لتصل إلى غاية قصوى (مسند) و لأجل تتبع المسافة الدلالية الفاصلة بين البنية التركيبية الظاهرة و بين المقاصد التداولية الكامنة خلفها وادراك مساهمة التصريف النحوي في تحويل المحتوي الذهني إلى قوة إنجازية قادرة علي تحقيق أغراض المتكلم في سياق الخطاب نذكر تراث النحويين بين رؤية سيبويه للإسناد و بين مفهوم"تداولية الدرجة الثانية" عند هانسون حتي نرصد كيفية اشتغال هذه البنية في إنتاج المعني، و كيف تتحول الوظيفة الدلالية من مجرد التقرير إلى "فعل إنجازي" يؤثّر في الموقف الكلامي و لمعالجة هذا الموضوع بفاعلية، اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي، بوصفه الأداة الأنسب لتفكيك بنية الجملة الاسمية و كونه المنهج الأقدر علي مقاربة الظاهرة اللغوية في سياقها الحي و يهدف البحث إلى الكشف عن الخصائص البنيوية التي تمنح الجملة الاسمية ميزة "الثبوت" و تتبّع الوظائف الدلالية الناتجة عن العدول في رتب الجملة الاسمية.

المبحث الأول: الجملة بين دلالة التعبير ومعايير الإسناد.

تمثّل محاولة صياغة 'تعريف جامع ومانع' للجملة إحدى أعقد الإشكاليات التي واجهت الفكر اللغوي؛ ويعزى ذلك إلى تعدد الزوايا المعرفية التي قاربت هذه الوحدة الكلامية، ففي الوقت الذي ارتكزت فيه الاتجاهات التقليدية على 'المعيار الدلالي' أساسا للتحديد، جنحت الاتجاهات البنيوية والتداولية نحو إعلاء شأن 'المعيار الإسنادي' والآلية التركيبية، بوصفهما الضامن الرئيس لاستقلال الجملة وتحقق قصدية المتكلم.

1. بنية الجملة الأسمية وآليات القصدية

يتمحور اشتغال النحو التقليدي حول "صناعة الإعراب" وضبط استقامة اللفظ، إذ ذهب اللغويون إلى أن التركيب يقوم أساساً على ضم الوحدات اللغوية عبر إسناد عنصر إلى آخر لإنتاج دلالة مستحدثة، وقد تتبع اللغويون الجذور المعجمية لمفهوم "التركيب"، فربطوه بالأصل وكرم المنبت وتآلف الأشياء وتراكمها (الزمخشري، 1987: ج1، ص 379)، فالدلالة اللغوية للتركيب لا تخرج عن كونه "تآلفاً وتراكماً" للأجزاء (الفيروزآبادي، 2005: ص 93)، وهو ما يشير إلى "جودة الأصل ومنبت الشيء" (ابن منظور، 1994: ج1، ص 428)، ومن ثم فإن التركيب في الاصطلاح يعني انتظام الوحدات اللغوية (أصواتاً، كلمات، أو جملاً) في بنية متآلفة تحكمها قواعد نسقية مخصوصة، وترتبط بمرتكزات دلالية رئيسة، هي:

الأصل وكرم المنبت: ويُقصد به سلامة البنية القائمة على أصول لغوية صحيحة.

تآلف العناصر: وهو تحقُّقُ الانسجام بين أجزاء التركيب ونبذ التنافر.

التراكم: ويتمثَّلُ في التدرُّج الدلالي من المعنى البسيط إلى المعنى المركب.

أما في المستوى الاصطلاحي، فقد حصر الصرفيون التركيب في أضيق مستوياته بكونه: "جمع حرفين أو أكثر بحيث يطلق عليهما اسم الكلمة". وفي هذا السياق، يفرّق التهانوي في كتابه (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) بين مستويين للتركيب: الأول "التركيب الصرفي" الذي يمثل البنية الصغرى عبر صهر الحروف لتكوين مادة لغوية صالحة للاستعمال، والثاني "التركيب الإسنادي" الذي يمثّل جوهر الجملة، إذ تنتقل الكلمة من حيِّز "الإفراد" إلى حيِّز "المقام النحوي". وهنا تتبدّى القصدية التداوليةُ، فبينما يقف التركيب

الصرفي عند حدود بناء اللفظ، يتجاوزه التركيب الإسنادي لبناء "الموقف الكلامي" (التهانوي، 1996:ج.1، ص 423-424).

وفي ضوء الدراسات اللسانية الحديثة، اتّجه الباحثون إلى عد الجملة هي "المركبَ اللغوي الأكبر"، بل والوحدة الأساس للتحليل، فلم تعد الجملة الاسمية مجرد "قالب نحوي" جامد، بل أضحت "أكبر المركبات اللغوية" (زكريا: 1984، ص 51)، و"الوحدة الأساس للحد" (حسين، 1984، ص 113)، إن هذا المنظور يمنح الجملة سلطة تداولية، كونها تحوّل المفردات المنعزلة إلى كتلة لغوية منسجمة لا تستمد تماسكها من المطابقة الإعرابية فحسب، بل من "القصدية" الكامنة في اختيار هذا النمط التركيبي تحديداً .

فعندما يصطفي المتكلم "الجملة الاسمية" - بما تنطوي عليه من ثبوت - ويعدل عن "الجملة الفعلية" - بما تنطوي عليه من تجدُّدٍ- فإنّه يمارس فعلاً تداولياً يهدف إلى ترسيخ الدلالة وتأكيد ديمومتها في ذهن المتلقي وبذلك يصبح "المقام النحوي" للإسناد هو الجسر الرابط بين بنية اللغة (التركيب) وغايات التواصل (التداول) (حميدة: 1997، ص 131) وهذا يعني إدراك دلالة الأسماء يستوجب قراءة واعية للوصول إلى "الدلالة المنجزة"، لأن التركيب في الجملة الاسمية ليس مجرد رصف شكلي، بل هو فضاء تداولي تتحقق فيه الوظيفة التواصلية للجملة داخل سياقها الاستعمالي.

2. بنية الجملة الاسمية ووظيفتها في الأفعال الكلامية.

يُعرَّف التركيب النحوي بأنه عملية تنظيم الوحدات المعجمية داخل السياق الجملي على وفقا لمحددات إعرابية ووظيفية يقرّرها النظام النحوي، ومن أهمها: الإسناد، والتبعية، والربط وفي مقابل ذلك، يظهر التركيب الدلالي بوصفه الحقل المعني برصد العلاقات المعنوية الكامنة بين الكلمات ومدى انسجامها، وكيفية تآزر المعاني الجزئية لتشكيل دلالة كلية تتحدد معالمها عبر السياق والقرائن المحيطة.

وفي سياق المقاربة التداولية، وتحديداً على وفق نظرية (جون سيرل)، يُنظر إلى التركيب بوصفه أداة إجرائية لإنجاز "أفعال كلامية" ذات مقاصد تواصلية محددة، إذ يتضمن كل ملفوظ لغوي ثلاثة أبعاد متلازمة:

الفعل القولي: وهو البنية اللغوية المنطوقة في صورتها الظاهرة.

الفعل الإنجازي: ويمثل الغرض أو القصد الذي يرمي إليه المتكلم من وراء ملفوظه.

الفعل التأثيري: وهو الأثر المتوخى إحداثه في المتلقي نتيجة العملية التواصلية (سيرل:2013، ص 58)

وبناءً على ما تقدم، يُعد التركيب بنية كلية كبرى تشتمل على وحدات صغرى محكومة بنسق وظيفي داخل النظام اللغو، و هذا ما أكّده المنصف عاشور في دراسته للتركيب عند ابن المقفع؛ إذ يري أن النحو تحوَّلَ من دراسة الحالات الإعرابية المنعزلة إلى "علم تعاملي" يرتكز علي جملة التراكيب في كليتها، محققاً بذلك القصدية الكامنة في البنية اللغوية. (عاشور:1984، ص 15) وفي الوقت ذاته، شدد النحويون والتوليديون على ضرورة الاعتناء ببناء التركيب الجملي وتحديد مكانته المركزية في التحليل اللساني، كونه الضابط الوحيد لتماسك البناء اللغوي (زكريا، 1984، ص 31).

3- الجملة الاسمية في المنظور التداولي

يتمثل التركيب النحوي في كونه نظاماً لترتيب الوحدات المعجمية داخل الجملة على وفق وشائج إعرابية ووظيفية، مثل: الإسناد والتبعية والربط، أما التركيب الدلالي، فيُعنى برصد العلاقات المعنوية ووجوه الانسجام التي تتآزر من خلالها المعاني الجزئية لإنتاج دلالة كلية يحدد ملامحها السياق والقرائن.

وفي إطار نظرية الأفعال الكلامية لـ "جون سيرل"، يُنظر إلى التركيب كأداة لإنجاز مقاصد تواصلية، إذ ينحلُّ كل ملفوظ إلى ثلاثة أبعاد:

فعل قوليّ: (البنية المنطوقة).

فعل إنجازيّ: (القصد المراد إبلاغه).

فعل تأثيريّ: (الأثر المتحقق في المتلقي).

ويبرز "معيار الإسناد" هنا بوصفه الركيزة الجوهرية للتحليل، فهو الضامن للانتقال من سيولة التفسيرات الدلالية إلى انضباط البنية التركيبية.

3. وظيفة الإسناد البنيوية

يرى البنيويون أن ماهية الجملة لا تتحدد بمجرد معناها، بل بوجود "علاقة" رابطة بين طرفين، وهي البنية الإسنادية (سواء كانت ظاهرةً أو مقدرةً)، وفي هذا السياق يذهب تمام حسان إلى أن الجملة هي: "الصيغة التي تعبِّر عن ارتباط بين ركنين يسمى أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً" ممّا يجعل من الجملة الإسمية بنية تآلفية تكتسب قيمتها من طبيعة العلاقة الإسنادية و قصديتها، لا من مجرد تجاور الوحدات اللفظية (حسان:1994، ص 179)، ويؤكد محمود نحلة مركزية هذا المفهوم، واصفاً الإسناد بـ "العمود الفقري" للجملة، وبدونه لا تتشكَّل الوحدةُ النحوية؛ فالجملة لديه هي "الوحدة الإسنادية الصغرى التي تتألف من مسند ومسند إليه، اسمية كانت أو فعلية" و يمنح الجملة الإسمية قدرة فائقة علي تحويل المقاصد الذهنية إلى حقائق خطابية مستقرة عبر فعل الإسناد (نحلة:1993، ص 15).

4. المعيار الدلالي للجملة في التراث العربي

اتخذ النحاة العرب من "الفائدة" شرطاً رئيساً لتعريف الجملة (أو الكلام)، مشيرين إلى ضرورة الاكتفاء الدلالي لدى السامع. وتتعدد مقارباتهم على وفق الآتي:

سيبويه (ت 180هـ)؛ لم يضع تعريفاً حدياً للجملة، بل ربط صحة التركيب بأداء المعنى المراد ضمن ما سماه "باب استقامة الكلام وإحالته"، وقسمه إلى خمسة أقسام (منها مستقيم حسن، ومحال، وكذب...). ورأى أن الكلام هو ما يحسن السكوت عليه بشرط موافقة الواقع (سيبويه:1988، ج1/ ص 98).

المبرد وافق سيبويه في أن الجملة هي ما يحسن السكوت عليها وتتحقق بها الفائدة، معتبراً الفعل والفاعل بمنزلة المبتدأ والخبر في إحداث الإفادة (المبرد:1994، ج1، ص 8)، وقد أفرد أبو علي الفارسي باباً مستقلاً لدراسة الجملة، مسمياً الكلام المستقل المؤتلف بالجملة، واصفاً اياها ب"الكلام المستقل المؤتلف"(الفارسي:1982، ص 81) و هذا الإئتلاف هو الذي يمنح الجملة الإسمية تماسكها العضوي، محولاً اياها من مجرد كلمات متراصة إلى وحدة إسنادية فاعلة تحقق القصد التداولي للمتكلم.

الرضي: و يصل هذا التمييز البنيوي إلى ذروته عند الرضي الاستراباذي، فالجملة عنده هي "ما تضمن الإسناد الأصلي" (سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا)، بينما الكلام هو "ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته"، فكل كلام جملة وليس كل جملة كلام (الرضي:1978، ج1، ص 8) و هذا التأصيل يمنح الجملة الاسمية مرونة عالية، فهي تارة تكون وحدة إسنادية صغري داخل نسق أكبر و تارة تكون مركباً لغوياً أكبر يختزل قصدية المتكلم و سلطته التداولية في تقرير الحقائق و تثبيتها.

ويذهب ابن جني (ت 392هـ) إلى التسوية بين الكلام و الجملة باشتراط الاستقلال و الفائدة، قائلاً: "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل" (ابن جني، 1986، ج1/ ص 17).

والزمخشري (ت 538هـ) جمع بين معياري الإسناد والفائدة، مبيناً أن الجملة هي الكلام المركب من جملتين أسندت إحداهما للأخرى، وبذلك يحصل "المؤدى الجيد" (الزمخشري، 1993، ص 6).

ومما تقدم نجد أن مفهوم الجملة قد استقر في الفكر العربي القديم كبنية تلازمية بين اللفظ و المعني، و يمنحها سلطة تداولية في الدراسات اللسانية الحديثة، محولاً إياها من قالب نحوي جامد إلى مركب لغوي أكبر يعكس مقاصد المتكلم و قوة تأثيره.

5. قصدية المسند في اللسانيات

يرى المحدثون أن فهم الجملة الاسمية يقتضي تجاوز "القراءة السطحية" إلى فحص "الخلفية القصدية"، فالجملة "عملية إسنادية" (أبو المكارم، 2007: ص 44)، وهي "الوحدة الكلامية الدنيا" التي تقوم على ربط العناصر ببعضها (المنصف عاشور، 1984: ص 15)، وهنا يظهر "المسند" بوصفه بؤرة القصد المركزية، المحاطة بوسائل تداولية توجه المعنى على وفق مقتضيات السياق.

وعلى الرغم من شيوع التعريف الغربي للجملة بـ (نسق لفظي يؤدي فكرة تامة)، إلا أن "بالمر" كشف عن عدم واقعية هذا الحد، فالواقع الكلامي لا يلتزم دوماً بالتمام البنيوي، وتأتي نظرية "بالمر" كحلقة وصل، مؤكدة أن المعنى نتاج تفاعل البنية مع السياق، وأن الصحة

النحوية لا تستلزم بالضرورة سلامة المعنى لأنّ المتكلم لاينتج جملاً كاملة علي الدوام حتي في حدّها الأدني (بالمر، 1985: ص 46-47) فالجملة الاسمية لاتكتمل قيمتها بمجرد رفع المبتدأ و الخبر بل بوجود "علاقة إسنادية واقعية" تحقق القصد.

6- قصدية الجملة والكلام.

في ضوء التآلف بين القديم و الحديث، يتّضح أنَّ "القصد" هو المعيار الفارق؛ فالكلام عند ابن هشام هو "القول المفيد بالقصد"، أي ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه (ابن هشام(، 1992:، 2/290).

فبينما تُعرف الجملة بمجرد وجود الإسناد (الأصلي أو غير الأصلي)، يُشترط في الكلام أن يكون الإسناد فيه مقصوداً لذاته (الصبان، 1997: ج3، ص 293) فإن للجملة الاسمية أبعاداً تداولية، لأنّها ليست مجرد رصف للمبتدأ و الخبر، بل هي فعل إسنادي مقصود يهدف إلى تحقيق تمام الفائدة و استقرار المعني في نفس المتلقي.

المبحث الثاني: تداولية البنية الإسنادية من قصدية القالب النحوي إلى القوة الإنجازية

إن الانتقال من دراسة الجملة كوحدة نحوية إلى دراستها كفعل تداولي يستوجب فحص الجملة الاسمية لا بوصفها مجرد "قالب" نحوي، بل بوصفها "قراراً ذهنيّاً" مسبقاً أي: قراراً تداولياً له أبعاده في ذهن المتكلم و أثره في نفس السامع و الهدف هو تتبع المسافة الدلالية الفاصلة بين البنية التركيبية الظاهرة و بين المقاصد التداولية الكامنة خلفها وادراك مساهمة التصريف النحوي في تحويل المحتوي الذهني إلى قوة إنجازية قادرة علي تحقيق أغراض المتكلم في سياق الخطاب.

أولاً: قصدية البنية والإسناد بين هانسون وسيبويه من منظور تداولي

لدراسة الجملة الاسمية تداولياً نربط بين بنية الجملة الاسمية و بين "فلسفة القصدية" و نجمع بين أفكار "هانسون" و تراث سيبويه و في سياق تعميق الرؤية التحليلية حول كينونة المعنى وآليات تشكله يُستحضر مفهوم 'تداولية الدرجة الثانية' (Second-order Pragmatics) وفقاً لمنظور 'هانسون'، وهي المقاربة التي تُعنى بفحص طبيعة الارتباط

الوظيفي بين (القضية المنطقية) و(الجملة اللغوية) المجسدة لها فاختيار القالب الإسمي هو جزء من المعني المراد إيصاله و هذا المستوى من التحليل يتجاوز حدود رصد البنى التركيبية الظاهرة، ليغوص في المسافة الدلالية الفاصلة بين 'المحتوى القضوي' والقصد التداولي الذي دفع المتكلم إلى صبِّ هذا المحتوى في قالب 'الجملة الاسمية' على وجه التحديد (وشن، 2014 :ص29).

فإذا كانت القضية تمثل الجوهر الدلالي المجرد، فإن اصطفاء البنية الاسمية من دون غيرها يجسد 'فعل الربط القصدي' الذي تشرحه تداولية الدرجة الثانية بوصفه اختياراً استراتيجياً، وتتقاطع هذه الرؤية الحديثة مع منهج سيبويه في معالجة التراكيب بوصفها 'أحداثاً لغوية' واقعة؛ إذ إنّ الحدث اللغوي في منظور سيبويه ليس مجرد ملفوظ صوتي، بل هو عملية ربط واعية و مقصودة بين فكرة ذهنية وهيكل إسنادي مخصوص، تمليه مقتضيات المقام التواصلي وغايات المتكلم الإنجازية.

أولا :التركيب بين الواقع وتداولية الاستعمال عند سيبويه

يتجلى النضج المنهجي في مقاربة مفهوم 'الجملة' عند الجمع بين أبعاد ثلاثة متضافرة هي: (الشكل، والدلالة، والاستعمال)، وهو المسلك الذي انتهجه سيبويه في تعامله مع التراكيب النحوية بوصفها أحداثاً لغوية واقعية ذات أبعاد تداولية، وليست مجرد نماذج افتراضية معزولة عن سياقها البشري.

لقد قام منهج سيبويه على تقويض 'النزعة الافتراضية' في تحليل الظواهر اللغوية، إذ ركز في تقويمه للكلام على 'ما هو حادث فعلاً' أو ما يقع في دائرة الإمكان التواصلي (سيبويه، 1988 :ج1، ص 98)، وبناءً على ذلك لم تعد الجملة في (الكتاب) مجرد رصفٍ آلي للكلمات، بل غدت فعلاً لغوياً محكوماً بقصد المتكلم وظروف المقام مما أضفى على 'معيار الإسناد' عمقاً تداولياً، إذ تحول الإسناد لديه إلى تصوير لواقعة لغوية تهدف إلى تحقيق الفائدة وإحداث التأثير (سيبويه، 1988، ج1، ص 222)، وتأسيساً على ما تقدم، نخلص إلى أن استقصاء تجليات القصدية في الجملة الاسمية يمثل، في جوهره، مقاربة تنتمي إلى 'تداولية الدرجة الثانية ' (Second-order Pragmatics)، إذ ينصبُّ البحث لا على المعاني المعجمية

المفردة، بل على 'فعل الإسناد' وكيفية تعليق القضية بالبنية الاسمية ضمن سياق النص، و هذا التوجه يستلهم واقعية سيبويه في رصد ماهو حادث فعلاً مع الإلتزام ب"انضباط الإسناد" عند المحدثين كما أشار إليه الحلواني (الحلواني، 1987: ص 245) وبذلك تتحول الجملة الاسمية من مجرد قالب لغوي إلي إستراتيجية تداولية واعية تهدف إلى تثبيت المحتوي القضوي وإنتاج حقيقة مستقرة في سياق النص يمنحه صفة الإلزام و اليقين.

وهذا الطرح ينسجم مع رؤية 'هانسون' في دراسة الكيفية التي ترتبط بها القضية المنطقية بالجملة اللغوية المعبرة عنها، إذ يشدد على ضرورة التمييز بين 'القضية' في حالاتها المجردة وبين المعنى الحرفي للجملة (وشن، 2014: ص 29). ويستدعي ذلك تبيين المعنى للمتلقي على وفقا لمقتضى السياق، وهو ما أشار إليه الفراء في قوله: "وتقول: (تبيّن لي أقام زيد أم عمرو) فتكون الجملة مرفوعةً في المعنى كأنّك قلت تبيّن لي ذاك" (الفراء، 1980: ج2، ص 333)، فهو يختزل الجملة التركيبية في"وحدة قضوية" وبذلك يكون الفراء قد وظف مصطلح 'الجملة' بوصفها بنية تحقق فيها القصد الدلالي المراد."

ثانياً: البنية التركيبية للجملة الاسمية وتحولات القصدية

إذا كان الإسناد يُمثّل الهيكل التأسيسي الذي تنهض عليه الجملة، فإن "القصدية" هي الروح المحركة التي تمنح هذا الهيكل أبعاده التداولية، يسعى هذا المبحث إلى رصد آليات تشكل القصد داخل بنية الجملة الاسمية، واستجلاء خصائصها التمايزية عن الجملة الفعلية في حمل المقاصد التواصلية وتحقيق الغايات الإنجازية.

1. **قصدية البنية التركيبية والفعل الإنجازي.**

يتشكل مفهوم القصدية في الجملة الاسمية عبر مستويين متكاملين يمنحان الملفوظ كينونته التواصلية:

المستوى التركيبي النحوي: ويمثل الوعاء المنظم للوحدات اللغوية داخل الجملة وفق علاقات إعرابية ووظيفية محكمة، كالابتداء والإسناد والتبعية (حسان، 1994: ص 185).

المستوى التركيبي الدلالي: ويُعنى بمدى انسجام المعاني الجزئية لتوليد "دلالة كُلية" يحدد ملامحها السياق والقرائن المحيطة، محولاً المفردات من عناصر لغوية مجردة إلى "قضية منطقية" مكتملة الأركان.

2. الجملة الاسمية في ضوء نظرية أفعال الكلام

استناداً إلى أطروحات "جون سيرل" في نظرية أفعال الكلام، يُنظر إلى التركيب بوصفه أداة إجرائية لإنجاز أفعال تواصلية؛ وبناءً عليه، فإن كل جملة اسمية تُعد ملفوظاً يتضمن ثلاثة أبعاد تداولية متلازمة (سيرل، 2013، ص 58)

-الفعل القولي (Locutionary Act): ويتمثل في البناء اللساني الظاهر للجملة (المبتدأ والخبر).

-الفعل الإنجازي (Illocutionary Act): وهو القوة المتضمنة في الملفوظ، ويمثل غرض المتكلم وقصديته الكامنة وراء اختيار "الجملة الاسمية" تحديداً كقالب دلالي ثابت، وهو جوهر العملية القصدية.

-الفعل التأثيري (Perlocutionary Act): ويجسد الأثر الفعلي المحدث في المتلقي، كالاقتناع بالحكم أو تغيير الموقف الذهني تجاه المسند إليه.

3. التركيب من القول إلى الفعل الإنجازي

وفقاً لهذه الرؤية السيرلية، يتحول التركيب النحوي من مجرد "نظام تقني" لترتيب الكلمات إلى "محرك تداولي" يستهدف إحداث تغيير في عالم المخاطب، إذ إن المتكلم لا يكتفي بعرض قضية منطقية مجردة، بل يختار بوعيٍ ليربط هذه القضية ببنية اسمية تتسم بالثبوت والديمومة لتكون ركيزة لأفعاله الإنجازية.

إن هذا الربط النوعي ينقل الجملة من حيز "القول" إلى حيز "الفعل الإنجازي"؛ حيث يتحد الإسناد النحوي مع القصد التداولي لإنتاج أثر تأثيري محدد، وبذلك تخرج الجملة الاسمية من أطر النحو التعليمي الضيقة لتصبح "واقعة لغوية" حيّة، لا يُفهم (مسندها) إلا بالنكوص إلى نية المتكلم (الابتداء) وغايته القصوى من التواصل (البناء)، وهذا التوجه يجسد

الرؤية التداولية الأصيلة التي وضع لبناتها الأولى سيبويه حين جعل "الكلام" فعلاً إنسانياً محكوماً بضرورات الاستعمال ومعايير الفائدة(سيبويه، 1988:ج1، ص 126)

إن مسألة "القصد" في البناء الجملي لا تنفصل عن الوظيفة النحوية وتفسيراتها الإعرابية؛ ذلك أن القاعدة النحوية تتضمن قيوداً دلالية ذاتية تتجاوز محددات السياق المحض ومع ذلك، ظهرت إشكالية في تقبل احتمالات معنوية قد تنأى عن قصد المتكلم الأصلي، مدفوعةً بطبيعة "النحو التعليمي" الذي وُضع أساساً لتقويم اللسان ومنع الزلل.

وقد أدى هذا إلى التوهم بأن مقاصد النحويين في الجملة (ولاسيما الخبرية) لا يمكن حصرها، زاعمين أن المتكلم يترك للمتلقي مجالاً للتأويل بلا حدود مما أوقع خلطاً في التطبيقات القصدية عبر استدعاء أمثلة احتمالية من كتب الاحتمال النحوي (الدنيناوي، 2015: ص 204-240) ويعود هذا الاضطراب المنهجي إلى عدم التمييز بين معايير تحديد الجملة شكلاً ودلالة ووظيفة، فالقصدية في البحث العلمي ليست تأويلاً مفتوحاً، بل هي قرينة تنبثق من صلب "البنية التركيبية والإسنادية" التي اصطفاها المتكلم بعناية (الدنيناوي، 2015: ص 276). فاذا كان النحويون قد تركوا الباب مفتوحاً فإن "التداولية" و "نظرية أفعال الكلام" هما الأداتان العلميتان اللتان يمكن توظيفهما للغوص في المعاني و حصرها في نية المتكلم و بنية الجملة.

أولاً: القصدية بين الثبوت والتجدد.

ينطلق التفريق المنهجي بين نمطي الجملة (الاسمية والفعلية) من "قصد المتكلم" في كيفية تصويره للحدث؛ فالجملة الاسمية تهدف لتقرير "الثبوت والاستمرار"، وهي حالة قصدية يسعى المتكلم من خلالها لإثبات صفة للمبتدأ بوصفها حقيقة مستقرة، دون تقييدها بحدوث متجدد أو زمن محصور (السامرائي، 2000: ج1، ص 21).

وتستدعي هذه المقاربة استحضار "تداولية الدرجة الثانية"، فالاختيار العدولي بين القوالب (مثل: أحمدٌ قائمٌ مقابل قام أحمدٌ) هو "فعل قصدي" واعٍ تفرضه مقتضيات المقام، إذ يُراد بالاسمية إثبات الصفة كحقيقة، وبالفعلية رصدها كواقعة زمنية.

ثانياً: قصدية المبتدأ والخبر

1. الابتداء والرفع: قصدية التصدير الذهني

تمثل الجملة الاسمية ركناً أساساً في تأليف الكلام لتأدية وظيفة دلالية تجريدية، ويرى النحاة أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو "عامل معنوي" يمثل في "النحو القصدي" القرار السيادي الأول للمتكلم في اختيار "موضوع الحديث"، إن ضبط المواقع الإعرابية هو عملية استعداد لمعنى يريد المتكلم بثه، إذ ينتظم التركيب في شبكة علاقات تعبر عن رسالة يوضحها عامل الابتداء المختفي خلف حركة الرفع.

2. الإعراب والعمل: أدوات الضبط القصدي

يعدُّ "العمل" (رفع الركنين) هو المؤلف لنواة الإسناد، فالمتكلم بتمسكه بالرفع يمارس "هندسة للمعنى" وفعلاً إنجازياً يربط الصفة بالذات، ويؤكد سيبويه أن الإعراب هو لسان حال القصد، كما في مثاله: ((خيرُ مقدمٍ وخيرٌ لنا وشرٌّ لعدونا)) فالرفع عنده هو أوسع المجالات تفسيراً للقصد، إذ يقول: «فإذا رفعتَ هذه الأشياء ففي الذي في نفسك ما أظهرتَ... والذي أظهرتَ الاسم» ((سيبويه، 1988:ج1، ص 273-270).

ثالثاً: قصدية رتبة التركيب

لا يمكن قراءة "الرتبة" بمعزل عن كون الإسناد "عملية ذهنية" تربط الركنين المسند والمسند اليه (المخزومي، 2008:ص31)، وكما يرى ميشال زكريا في السياق التوليدي، فإن الجملة تمتلك "مكوناً تركيبياً أساساً" تتحدد فيه الأدوار الوظيفية قبل ظهورها في الترتيب السطحي (زكريا، 1984:ص16-15).

وقد أدرك سيبويه أن العدول عن الترتيب القياسي ليس عبثاً، بل هو استجابة لعوامل تداولية منها: (عبدالمطلب، 1997:ص238)

- التصورات الذهنية: حيث يكون "المقدَّم" هو الأهم في ذهنية المتكلم.
- احتياجات المتلقي: لملائمة ما يحتاجه السامع من إيضاح أو لفت انتباه.
- مركزية المسند

يحظى "المسند" (الخبر) بعناية قصدية فائقة؛ لأنه يمثل "المعلومة" التي يترقبها المتلقي. وتتجلى القصدية في توظيف وسائل لتوجيهه (أبو المكارم، 2007: ص 44)، مثل:

- التأكيد (إنّ، اللام): لرفع الإنكار أو الشك (تثبيت الحكم).
- القصر (إنما، التقديم): لتخصيص المسند بالمسند إليه (قصد الحصر).
- التعريف والتنكير: لتوجيه ذهن المتلقي نحو فرد بعينه أو شمولية المعنى.

يؤكد الجرجاني أن المبتدأ والخبر لا يكتسبان صفتهما من الترتيب الخطي، بل من الوظيفة الإسنادية، فالترتيب في النفس يسبق النظم في اللفظ (الجرجاني، 2009، ص 93).

خامساً: مستويات التركيب وتحولات الدلالة

يتم التمييز بين مستويين من البناء تلبيةً لاحتياجات المتكلم:

الجملة الكبرى: التي يكون خبرها جملة أخرى، وتمثل "قصداً مركباً" يهدف للتفصيل.

الجملة الصغرى: وهي النواة الإسنادية المتممة للفائدة داخل الكبرى.

ويرى ابن جني أن الخبر هو "المتحدَّث به" عن المبتدأ (ابن جني، 1986:ص29)، وأيده إبراهيم أنيس في أن الخبر يمثل جوهر الحديث إثباتاً أو نفياً أو تأكيداً (حسان، 1994، ص 244)، وبناءً عليه تنقسم الجملة إلى:

- جملة خبرية: تحتمل التصديق أو التكذيب (إثبات، نفي، تأكيد).
- جملة إنشائية: تهدف لإنشاء واقع جديد (طلبية، شرطية، إفصاحية).

ومثال التوكيد القصد في المأثور قول جعفر بن محمد: ((إنَّ الجنازةَ يُؤذنُ بها الناس)) (الصدوق، 1986:ج4، ص 40)إذ استعملت (إنّ) لترسيخ المعنى ودفع احتمال الغفلة.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد فقد سعى هذا البحث إلى استجلاء مكامن "القصدية" في بنية الجملة الاسمية، بوصفها الوحدة الكلامية الأقدر على تمثيل الثبوت والاستقرار في اللغة العربية، ومن خلال المزاوجة بين التراث النحوي الأصيل (سيبويه والجرجاني وابن جني) وبين النظريات التداولية واللسانية الحديثة، خلص البحث إلى جملة من النتائج الرئيسه الهامة:

-إن الجملة الإسمية تمثل فعلا إنجازياً محكوما بقصد المتكلم فالاختيار الواعي للإسمية بدلاً من الفعلية يمثل أولي درجات القصدية، و يكون الهدف من اجل التركيز على الثبوت المطلق لا حيِّز الحدوث الزمني.

- الرفع في المبتدأ والخبر لايمثل علامة إعرابية فحسب، بل يظهر المتكلم من خلاله صدارة المبتدأ وقوة الإثبات للخبر، وهذا الأمر يحقق فائدة تمثل أساس التواصل.

- إن التقديم والتأخير في ترتيب الجملة الإسمية من وظائفه هي إعادة الترتيب للمعاني، فالمتكلم "يعمل فكره" (بمنظور الجرجاني) لترتيب المعاني في نفسه أولاً، ثم يفرغها في ترتيب لفظي يخدم "القصد المستقبلي"

- يمثل الخبر المتحدث الحقيقي الذي تنجز به أفعال الكلام – اثبات، نفي، تأكيد- ولا فرق في ذلك أكانت الجملة كبرى أو صغرى، فالخبر ينقل الرسالة من حيز الاحتمال إلى التحقق والإفادة.

و يوصي البحث بضرورة توسيع دائرة الدرس التداولي لتشمل أنماطاً أخري من الجمل (كالشرطية والندائية) في ضوء ثنائية البنية و القصدية، لإعادة قراءة التراث النحوي برؤية لسانية معاصرة.

و في الختام نذكر أمثلة تطبيقية لنتائج البحث:

النص المحلل	التغيير البنيوي	القصد التداولي المستفاد
والله سميعٌ عليمٌ	اختيار الاسمية	ة الصفة من القيد الزمني إلى الثبوت المطلق
الرحمةُ واسعةٌ	عريف المبتدأ و تنكير الخبر	قة بين الماهية و الوظيفة لإعطاء حكم يقيني
له غيب السماوات و الأرض	تقديم الخبر	الحكم و تخصيصه و المتكل يريد نفي توهم السامع بأن أحداً غيرالله يعلم الغيب.
صبرٌ جميلٌ	حذف المبتدأ	لصفة و تكثيف المعني و تركيز انتباه المتلقي علي نوع الفعل

المصادر والمراجع:

- ابن جني، أبي الفتح عثمان (1988)، اللمع في العربية(سميح أبو مغلي.محقق).دار مجدلاوي للنشر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم(1994). لسان العرب(ط.3، ج.1)دار صادر
- ابن هشام، جمال الدين(1992) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط 6. مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، محققون.دارالفكر.
- ابو المكارم، علي(2007). الجملة الاسمية. دار غريب للطباعة و النشر.
- الإستراباذي، رضي الدين(1978).شرح كافية ابن الحاجب(ج.1، ي.ح.عمر.محقق) منشورات جامعة قاريونس.
- بالمر، فرانك(1985).علم الدلالة(ترجمة:مجيد الماشطة) الجامعة المستنصرية.
- التهانوي، محمد علي.(1996) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم(ط.1، ج.1، رفيق العجم، علي دحروج، محققون) .مكتبة لبنان ناشرون.بيروت.
- الجرجاني، عبد القاهر (2009)، دلائل الإعجاز (م. م. شكر، محقق).جدة، مكتبة الخانجي.
- حسان، تمام.(1994)اللغة العربية:معناها ومبناها(ط.3)عالم الكتب.
- الحلواني، محمد خير(1987) أصول النحو العربي. دار المأمون للتراث.
- حميدة، مصطفى(1997) نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، مكتبة لبنان ناشرون.
- الزمخشري، م.(1987).الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل و عيون الأقاويل في وجوه التأويل(ط1، ج 1، ع.المهدي، محقق).دار الكتاب العربي.
- زكريا، ميشال(1984). بحوث في الألسنية العربية(ط.1) المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع
- السامرائي، فاضل صالح(2000) معاني النحو(ط1، ج1) عمان، الاردن: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(1988).الكتاب. ط 3 (تحقيق عبدالسلام هارون). مكتبة الخانجي.
- سيرل، جون، الأفعال الكلامية: بحث في فلسفة اللغة، ترجمة: معتمد علي أحمد، دار تنوير للنشر، القاهرة، 2013.
- الصبان، محمد بن علي(1997). حاشية الصبان علي شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك(ط1، ج.1) دار الكتب العلمية.
- الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي(1986)من لا يحضره الفقيه، موسسة الأعلمي للمطبوعات
- عاشور، المنصف (1984) التركيب عند ابن المقفع: دراسة لسانية.الدار العربية للكتاب
- ـــ عبدالمطلب، محمد(1997) البلاغة العربية، الشركة المصرية العالمية، لونجمان.
- الفارسي، أبوعلي(1982) المسائل العسكريات في النحو العربي(ط1، ع.ج. المنصوري، محقق) مطبعة النعمان
- الفراء، أبو زكريا يحيي بن زياد، (1980) معاني القران(ج.2، أ.ي.نجاتي و م.ع.النجار، محققون). دار السرور.
- الفيروزآبادي، م.(2005).القاموس المحيط(ط.8، م.م النعسان، محقق)مؤسسة الرسالة
- المبرد، ابو العباس محمد بن يزيد(ت285هـ)، (1994) المقتضب(ط.3، ج.1م.ع. عضيمة، محقق).عالم الكتب
- نحلة، محمود(1993) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر.مكتبة الاداب.
- وشن، دلال.(2014). القصدية في الموروث اللساني العربي.دار الأمل للنشر و التوزيع.

المقالات:

- حسين، صلاح الدين(1984)التقابل اللغوي وأهميته في تعليم اللغة لغير متكلميها (بحث): مجلة جامعة أم القرى، ع 2 /113

الرسائل:

- الدنيناوي، حيدر جاسم، (2015)القصدية و أثرها في توجيه الأحكام النحوية حتي نهاية القرن الرابع، جامعة المستنصرية.

Primary and Secondary Sources:

- **Abul-Makarem, A.** (2007). *The Nominal Sentence* (Al-Jumla al-Ismiyya). Dar Ghareeb for Printing and Publishing.
- **Al-Astarabadhi, R. D.** (1978). *Sharh Kafiyat Ibn al-Hajib* (Vol. 1, J. H. Omar, Ed.). Garyounis University Publications.
- **Al-Farisi, A. A.** (1982). *Al-Masa'il al-Askariyat fi al-Nahw al-Arabi* (1st ed., A. J. Al-Mansouri, Ed.). Al-Nu'man Press.
- **Al-Farra, A. Z.** (1980). *Ma'ani al-Qur'an* (Vol. 2, A. Y. Najati & M. A. Al-Najjar, Eds.). Dar al-Surur.
- **Al-Fayrouzabadi, M.** (2005). *Al-Qamus al-Muhit* (8th ed., M. M. Al-Na'san, Ed.). Al-Resala Foundation.
- **Al-Halwani, M. K.** (1987). *Principles of Arabic Grammar* (Usul al-Nahw al-Arabi). Dar al-Ma'mun lil-Turath.
- **Al-Jurjani, A.** (2009). *Dala'il al-I'jaz* (M. M. Shaker, Ed.). Jeddah: Al-Khanji Library.
- **Al-Mubarrad, A. M.** (1994). *Al-Muqtadab* (3rd ed., Vol. 1, M. A. Adhima, Ed.). Alam al-Kutub.
- **Al-Sabban, M. A.** (1997). *Hashiyat al-Sabban 'ala Sharh al-Ashmuni* (1st ed., Vol. 1). Dar al-Kutub al-Ilmiyya.
- **Al-Saduq, A. J.** (1986). *Man La Yahduruhu al-Faqih*. Al-Aalami Foundation for Publications.
- **Al-Tahanawi, M. A.** (1996). *Encyclopedia of the Manifestation of Arts and Sciences* (Kashshaf Istilahat al-Funun) (1st ed., Vol. 1, R. Al-Ajam & A. Dahrouj, Eds.). Librairie du Liban Publishers, Beirut.
- **Al-Zamakhshari, M.** (1987). *Al-Kashshaf* (1st ed., Vol. 1, A. Al-Mahdi, Ed.). Dar al-Kitab al-Arabi.
- **Ashour, M.** (1984). *Structure in the Works of Ibn al-Muqaffa: A Linguistic Study*. Arab Book House.

- **Hassan, T.** (1994). *The Arabic Language: Its Meaning and Structure* (3rd ed.). Alam al-Kutub.
- **Hamida, M.** (1997). *The System of Linkage and Correlation in Arabic Sentence Structure*. Librairie du Liban Publishers.
- **Ibn Hisham, J. D.** (1992). *Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib* (6th ed., M. Al-Mubarak & M. A. Hamdallah, Eds.). Dar al-Fikr.
- **Ibn Jinni, A. F.** (1988). *Al-Luma' fi al-Arabiya* (S. Abu Maghli, Ed.). Dar Majdalawi Publishing.
- **Ibn Manzur, M. M.** (1994). *Lisan al-Arab* (3rd ed., Vol. 1). Dar Sadir.
- **Nahla, M.** (1993). *New Horizons in Contemporary Linguistic Research*. Al-Adab Library.
- **Palmer, F.** (1985). *Semantics* (M. Al-Mashata, Trans.). Al-Mustansiriya University.
- **Searle, J.** (2013). *Speech Acts: An Essay in the Philosophy of Language* (M. A. Ahmed, Trans.). Dar Tanweer for Publishing, Cairo.
- **Sibawayh, A. B.** (1988). *Al-Kitab* (3rd ed., A. Haroun, Ed.). Al-Khanji Library.
- **Woshen, D.** (2014). *Intentionality in the Arabic Linguistic Heritage*. Dar al-Amal for Publishing and Distribution.
- **Zakaria, M.** (1984). *Studies in Arabic Linguistics* (1st ed.). University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution.
- **Articles:**
- **Hussein, S. D.** (1984). "Linguistic Contrast and Its Importance in Teaching Language to Non-Native Speakers." *Umm Al-Qura University Journal*, No. 2/113.